

النيابة العامة: السجن 106 سنوات ومصادرة 465 مليون ريال لعصابة غسل أموال

أعلنت النيابة العامة عن قيام 5 مواطنين بفتح 7 سجلات تجارية لاستيراد المواد الغذائية، وإنشاء حسابات بنكية، وتسليمها لـ 16 مقيم من جنسية عربية بهدف استغلال الحسابات في إيداع مبالغ مالية غير مشروعة المصدر وتحويلها للخارج، مقابل دفع أجر شهري للمواطنين.

وانتهت تحقيقات النيابة العامة إلى توجيه الإتهام للمذكورين بغسل الأموال وذلك بحيازة ونقل وتحويل أموال غير مشروعة، وصدر حكم المحكمة المختصة المتضمن عقوبة السجن للمتهمين لمدد بلغ مجموعها 106 سنوات، وغرامة مالية قدرها مليون وثمانون ألف ريال، ومصادرة أموال مضبوطة فاربت 5 ملايين ريال، ومبالغ محجوزة في الحسابات البنكية فاربت 2 مليون ريال.

وتضمن الحكم مصادرة قيمة مماثلة للأموال المحولة للخارج والتي تجاوزت 465 مليون ريال، ومنع المتهمين السعوديين من السفر وإبعاد المتهمين الوافدين عن البلاد بعد انقضاء العقوبة.

وجاري العمل على إعداد إنابة لاسترداد الأموال من الدول المحول لها تلك الأموال .

وتهيب النيابة العامة بالمواطنين والمقيمين استشعار خطورة تمكين الغير من استغلال حساباتهم البنكية وسجلاتهم التجارية، وما يشكله ذلك من مساس بالأمن المالي والاقتصادي، مؤكدة مطالبتها بأشد العقوبات وأغلظها تجاه المتساهلين في ذلك.